

## قوانين شعبية أقرها مجلس الأمة في دور الانعقاد الحالي



جلسة سابقة لمجلس الأمة

## عبدالله الكندري؛ غير مقبول تكرار تأخر صرف مستحقات ذوي الإعاقة



عبدالله الكندري

قال النائب عبدالله الكندري أن الهيئة العامة للإعاقة تتصرف بطريقة غير مسؤولة، مشيراً إلى أنه من غير المقبول تكرار تأخر صرف مستحقات ذوي الإعاقة ومن يرعاهم، مطالباً بضرورة صرف مستحقات المعاقين ومن يرعاهم وبإلزام الخدم بأسرع وقت. وقال الكندري في تصريح صحفي على وزير الشؤون الاجتماعية ومسؤولي هيئة الإعاقة أن يخافوا الله في المعاقين لأن الفترة المقبلة تتضمن عيد الفطر. وأشار الكندري إلى أن المسؤولين في هيئة الإعاقة يجب أن يكونوا قدر المسؤولية ويتحلون بروح الإنسانيّة لأن المهمة الملقاة عليهم تتطلب ذلك، موضحاً أن هناك الكثير من الملاحظات التي ستركز عليها وستفتح الملفات التي تتعلق بالتقصير والاهمال فور وصول المستندات والمعلومات

## الشاهين يسأل وزراء الدولة عن تعيينات بند « المكافآت » وميزانياتها في العام المالي 2019/2018



اسامه الشاهين

وجه النائب أسامة الشاهين سؤالاً برلمانياً إلى جميع وزراء الدولة عن التعيينات التي تمت بوزارتهم على بند التكليف (المكافآت) وإجمالي الميزانية المصروفة عليها في السنة المالية 2018/2019. وقال الشاهين في سؤاله: نصت المادة 17 من الدستور على أن «للاموال العامة حزمة وحمانيها وأجب على كل مواطن، ولما كان التعيين على بند التكليف (المكافآت) في وزارات الدولة ومختلف الجهات الحكومية والهيئات والمؤسسات التابعة بشكل عبثاً على الميزانية العامة للدولة، ومن مبدأ تحقيق العدل والمساواة والعمل على ترشيح الإنفاق وإدخال المستحقين والمطلوبين لحاجة العمل دون غيرهم، لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

- 1- كم يبلغ عدد الذين عينوا على (بند المكافآت) في الوزارة، (مكتب الوزير بالنسبة لوزير الدولة لشؤون مجلس الأمة ووزير الدولة لشؤون الشباب) والجهات التابعة لكم وفق بيانات شهر يونيو 2018؟ مع تزويدي بكشف يوضح جسيانهم (كويتي وغير كويتي) وأماكن عملهم الأصلية وقيمة المكافأة الشهرية التي تصرف لكل منهم.
- 2- هل يكون التعيين على (بند المكافآت) بعد موافقة ديوان الخدمة المدنية؟ مع تزويدي بنسخة من القرارات الصادرة واللوائح المنظمة لهذا الشأن.
- 3- كم بلغ إجمالي الميزانية المصروفة فعلياً للتعين على (بند المكافآت) في الوزارة (ومكتب الوزير بالنسبة لوزير الدولة لشؤون مجلس الأمة ووزير الدولة لشؤون الشباب) والجهات التابعة لكن في ميزانية السنة المالية 2019 / 2018.

والوزراء الموجه إليهم السؤال كل من: النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع ناصر صباح الأحمد، ونائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية الشيخ صباح خالد، ونائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية الشيخ خالد الجراح، ونائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء أنس الصالح، ووزير العدل وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة المستشار د.فهد العفاسي، ووزير الصحة الشيخ د.باسل الصباح، وزير التربية وزير التعليم العالي د.حامد العازمي، ووزير الإعلام وزير الدولة لشؤون الشباب محمد الجبري، ووزير الأوقاف والشؤون الإسلامية وزير الدولة لشؤون البلدية فهد الشعله، ووزير الشؤون الاجتماعية سعد الخزان، ووزيرة الأشغال العامة وزيرة الدولة لشؤون الإسكان د.جنان بوشهري، ووزير النفط وزير الكهرباء والماء د.خالد الفاضل، ووزير التجارة والصناعة وزير الدولة لشؤون الخدمات خالد الروضان، ووزير المالية د.نايف الحجرف، ووزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية مريم العقيل.

قانون رقم (118) لسنة 2014 بتعديل بعض أحكام القانون رقم (12) لسنة 1963 في شأن اللائحة الداخلية لمجلس الأمة

قانون رقم (120) لسنة 2014 بتعديل المادتين (2 و 4) من القانون رقم (36) لسنة 1982 في شأن رجال الإطفاء .

### قوانين أخرى

قانون إصدار الخطة السنوية قانون رقم (66) لسنة 2015 بإصدار الخطة السنوية (2016 - 2017). قانون العمل في السلكين الدبلوماسي والقنصلي قانون رقم (79) لسنة 2015 بتعديل بعض أحكام القانون رقم (21) لسنة 1962 بشأن السلكين الدبلوماسي والقنصلي. قانون تنظيم الرتب العسكرية في الجيش قانون رقم (7) لسنة 2015 بتعديل بعض أحكام القانون رقم (32) لسنة 1967 في شأن الجيش. احتفاظ الشرطة برصيد اجازاتهم كل حسب الرتبة وسنوات الخدمة قانون رقم (27) لسنة 2015 بتعديل نص المادة (83) من القانون رقم (23) لسنة 1968 بشأن نظام قوة الشرطة.

سداد مبالغ المتقاعدين جبراً بعد حكم قضائي 201 قانون رقم (28) لسنة 2015 احصائيات الدور الرقابي للمجلس في دور الانعقاد الحالي نسبة الاسئلة التي تمت الاجابة عليها 75% نسبة الاسئلة التي لم يتم الاجابة عليها 25%

### الأسئلة البرلمانية

دفع مجلس الأمة بوظيفة الرقابة البرلمانية بشكل فعال ورشيد حيث تم توجيه 869 سؤالاً برلمانياً وتمت الإجابة عن 650 سؤالاً منها.

### قضايا تحقق فيها اللجان

التجاوزات التي شابت عملية توزيع الحيازات الزراعية بمنطقة الوفرة، وقرار إيقاف الإعلامي نادر كرم مقدم برنامج الديوانية في تلفزيون الكويت، والتحقيق للوقوف على مدى صحة ما ينسب لوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل وادارتها ذات الصلة عن الانتهاكات الصارخة ضد الإنسانية التي تمارس بحق دور الحضارة العائلية والتحقيق في تجاوزات جمعية الشفافية وقضية تداول محافظ البنك المركزي في البورصة وكذلك في التجاوزات التي شابت اجتماعات لجنة المناقصات المركزية بشأن مشروع المطار

### استعانة المجلس بديوان المحاسبة .

ويستعين المجلس بديوان المحاسبة للتحقيق في القضايا التالية وهي اعداد دراسة حول تقييم البية تنفيذ الديوان الاميري للمشاريع الإنشائية اخذين بعين الاعتبار القدرات الفنية للعاملين بالديوان لتقييم المشاريع ودراسة العروض المقدمة و عقود المناقصات او التكلف بالإعمال سواء كان من واقع ميزانية الديوان الاميري او ميزانيات الجهات الأخرى . تكليف ديوان المحاسبة باعداد البية عمل جديدة و اعداد تقرير متابعة قضايا الاعتداء على المال العام بالتنسيق مع اللجنة الوزارية المكلفة من قبل مجلس الوزراء .

### طلبات المناقشة

وقد تب المجلس في 17 طلب للمناقشة العامة حول مواضيع مختلفة وهي : مناقشة وضع سوق الكويت للأوراق المالية ووضع جميع السبل لتصبح مسار السوق ليعود سوق الكويت للأوراق المالية مناخاً جيداً للاستثمار والدول، و مناقشة الأوضاع الرياضية لاستيضاح سياسة الحكومة في شأنها، ومناقشة حالة الإنهيار الاستثنائية في سوق الكويت للأوراق المالية ، و مناقشة تداعيات انخفاض اسعار النفط، ومناقشة قرار الحكومة الذي طبق من بداية العام الجديد (2015) بإلغاء الدعم عن الديزل والكبروسين ، و طلب مناقشة ظاهرة الغاء المناقصات الحيوية مثل مستشفيات الضمان ومطار الكويت الدولي، و طلب مناقشة الانقطاع المفاجئ للكهرباء ، و طلب مناقشة الاسباب التي دعت الى عدم صدور اللوائح التنفيذية لعدد من القوانين، و طلب مناقشة اجراءات الحكومة تجاه متابعة حسابات المدير العام للتأمينات السابق، و طلب لمناقشة اجراءات وتدابير الحكومة تجاه الاساءات المتكررة للقضاء الكويتي الشامخ

قانون رقم (118) لسنة 2014 بتعديل بعض أحكام القانون رقم (12) لسنة 1963 في شأن اللائحة الداخلية لمجلس الأمة

تنظيم العمل في كل من اللجنة الأولمبية الكويتية والاتحادات والأندية الرياضية: اهتم مجلس الأمة بالرياضة الكويتية اهتماماً بالغاً ، وذلك من خلال التشريعات والقوانين التي من شأنها النهوض بالرياضة والشباب والتغلب على العوائق التي تقف دون تحقيق الأهداف الطموحة للرياضة والشباب الكويتي سواء على المستوى المحلي او المستوى الدولي . وقد قام مجلس الأمة باقرار تعديلات جديدة على قانون الهيئات الرياضية تركزت على تنظيم أسس تسجيل الاتحادات الرياضية وقيد العضوية بالوادي امام محكمة الاستئناف الرياضية، وذلك لضمان الفصل العادل والصحيح للمنازعات الرياضية.

قانون رقم (25) لسنة 2015 في شأن تعديل بعض أحكام المرسوم بالقانون رقم (42) لسنة 1978 في شأن الهيئات الرياضية والقانون رقم (5) لسنة 2007 في شأن تنظيم اوجه العمل في كل من اللجنة الاولمبية الكويتية والاتحادات والأندية الرياضية

شركة مساهمة جديدة للمواشي: اولى مجلس الأمة اهمية كبيرة ملف الأمن الغذائي ، وذلك من خلال اصدار قانون يسمح بإنشاء شركات كويتية مساهمة أخرى لتربية ونقل المواشي الأمر الذي من شأنه دعم توازن اسعار اللحوم المحلية وخلق نوع من المنافسة المشروعة من خلال زيادة العرض في السوق المحلية .

قانون رقم (29) لسنة 2015 في شأن الترخيص بتأسيس شركة مساهمة كويتية للإنجاز في المواشي .

### رجال الإطفاء

نظراً لما يتسم به مهمة رجال الإطفاء من خطورة ومشقة وتعرض يومي لإحتمال الإصابة الجسدية وبناء على اهمية وظيفة الإطفائيين في اخمد الحرائق والتعامل مع الكوارث الأخرى ، واناخذ اروح البشر، وتأسيساً على ما تتطلبه تلك المهمة الشاقة من انضباط كبير وقدرة متعاظفة على العمل في احلك واصعب الظروف . وايضاً من مجلس الأمة بكل تلك المعطيات جاء هذا القانون ليضفي مرونة اكبر على القانون المعمول به ، حيث إناط مسؤوليه الاشراف على القطاع الى وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء و ميزانية ملحقة بالميزانية العامة للدولة . وسأوى القانون رتب ضباط الإطفاء بتوجيهها برتب العسكريين المنصوص عليها قانوني الجيش والشرطة ، وطبق عليهم جدول الرتب والمعاشات والعلاوات

إخطار الإشعاعات و المواد الضارة بطبقة الأوزون . فلقد قرر القانون جزاءات واعمالاً محددة لم تكن مؤمنة في قانون الجزاء الكويتي المعمول به . وقد لزم هذا القانون كل من المؤسسات والشركات الخاضعة للرقابة التخلص من المواد المستنفذة لطبقة الأوزون وتنظيم استيرادها وتصديرها ونقلها وتداولها ، وكذلك تأهيل موظفي الجمارك و جهات التراخيص للتعامل مع هذه المواد لمكافة العمليات غير المشروعة بتداول المواد المحظورة و تجريم تلك الأفعال، وحدد القانون ماهية العقوبات المقررة على مخالفة احكامه وامتدت من الغرامة الى الحبس.

قانون رقم 14 لسنة 2015 باصدار النظام الموحد بشأن المواد المستنفذة لطبقة الأوزون لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية . قانون للطب البيطري يكفل تعاوناً خليجياً لضبط المخالفات: يأتي هذا التشريع متوافقاً مع قرار مجلس التعاون لدول الخليج العربية بشأن اعتماد قانون (نظام) مزاولة المهنة الطبية البيطرية لدول مجلس التعاون الخليجي والذي اعطيت بموجبه قوة قانونية للهيئة العامة للزراعة والثروة السمكية لتنفيذ لجنة الحاكمه التاديبية للمخالفين لمهنة الطب البيطري والمهن المعاونة لها والتي تبدأ بالإنذار او الوقف عن العمل مؤقتاً او الغاء الترخيص او وقف ممارسة المهنة لعامرين

إضافة إلى الغرامات المالية . وتكمن الأهمية الثانية للقانون في كونه يأتي ضمن سياق خليجي يهدف الى حماية الثروة الحيوانية من خلال تنظيم المهنة البيطرية والسيطرة على عدم انتقال الأمراض وتفشيها بين الثروة الحيوانية في الإقليم .

قانون رقم 18 لسنة 2015 باصدار قانون ( نظام) مزاولة المهنة الطبية البيطرية لدول مجلس التعاون لجنحة اولويات اعمال المجلس الأولى

في تاريخ عمله: يعد هذا التعديل الذي طال اللائحة الداخلية لعمل المجلس تغييراً نوعياً وذو اثر ايجابي على طريقة وشكل ترتيب اولويات مجلس الأمة والتي هي اولويات المواطنين في نهاية الأمر، وبموجب ما سبق ستكون هناك لجنة دائمة تسمى ( لجنة الأولويات ) تتكون من خمسة اعضاء من بينهم رؤساء لجنة الشؤون التشريعية والقانونية ، لجنة الشؤون المالية والاقتصادية ، وسوف تختص بترتيب خطة العمل التشريعي المنظمة لألويات بحسب الأهمية وليس بتاريخ الورود دون الإخلال باي حق للمجلس أو الأعضاء

نص عليه الدستور او اللائحة الداخلية . وتقدم اللجنة خطتها الى رئيس مجلس الأمة على ان يتم التنسيق بشأنها مع وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء كما سيعهد لهذه اللجنة مراجعة جدول اعمال الجلسات الذي تعدده الأمانة العامة للمجلس ومتابعة اعمال لجان المجلس .

اقر مجلس الأمة في دور الانعقاد الحالي عددا كبيرا من القوانين الشعبية والتي كانت على جدول أعماله ومن ضمن هذه القوانين:

قانون اشاء محطات جديدة للكهرباء وتحلية المياه : وفر هذا القانون حلاً لمشكلة تجاوز الاستهلاك للحد الأقصى لإنتاج الكهرباء وتحلية المياه من خلال اطلاق يد وزارة الكهرباء والماء وهيئة مشروعات الشركة بين القطاعين العام والخاص ببناء محطات كهربائية يتجاوز إنتاجها 500 ميجاوات مع الإبقاء على دور القطاع الخاص في المساهمة ببناء المحطات كما هو معمول به حالياً وفقاً للقانون رقم 39 لسنة 2010. الا ان القطاع الخاص لم يتمكن وحده سابقاً من مواكبة زيادة الأحمال الكهربائية المنتسرة عة لاسباب فنية ومادية وقانونية . لذا رأى المشرع ضرورة معالجة هذا الامر بتعديل القانون بما يمكن وزارة الكهرباء والماء تنفيذ ما يحتاج له التمدد العمراني والمدني من الطاقة المطلوبة بعد موافقة مجلس الوزراء بالإضافة الى ما تقوم به هيئة مشروعات الشركة بين القطاعين العام والخاص من تأسيس شركات مساهمة لهذا الغرض.

وحرصاً من مجلس الأمة على توفير الطاقة الكهربائية اللازمة فقد تم اقرار هذا القانون مضمناً الموافقة على الاشتراطات البيئية الواجب اتباعها في مثل تلك المشاريع وذلك حرصاً منه على المحافظة على الصحة العامة.

قانون رقم (19) لسنة 2015 بتعديل بعض أحكام القانون رقم (39) لسنة 2010 بتأسيس شركات كويتية مساهمة تتولى بناء وتنفيذ محطات القوى الكهربائية وتحلية المياه في الكويت .

### حبس وغرامة

قانون عقوبة تزوير وتقليد العلامات التجارية يضع هذا التشريع الذي اقره مجلس الأمة حداً لتزوير العلامات المسجلة او تقليدها لغرض حماية العلامات التجارية وذلك بشكل جماعي يضم باقي دول مجلس التعاون الخليجي، ويشدد القانون العقوبة في حالة العودة للمخالفات المنصوص عليها . ويمتد القانون الضبطية القضائية للموظفين المختصين بتنفيذ تلك الاحكام الخاصة بالجرائم التجارية والذي يتم تحديدهم بقرار من وزير التجارة والصناعة ، وتتراوح العقوبات بين حبس وغرامة مع عدم الإخلال باي عقوبة أشد منصوص عليها في قانون آخر .

قانون رقم (13) لسنة 2015 بالموافقة على قانون ( نظام) العلامات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية قانون حماية طبقة الأوزون وافق مجلس الأمة على هذا القانون ليوحد المسار القانوني مع دول الخليج العربية في الحفاظ على البيئة من



مبنى مجلس الأمة